

الفصل الثاني

الحالات المولدة للمسئولية والجزاء

لا يعد الكائن المتوافرة فيه صفات الأهلية للمسئولية مسئولاً بالفعل إلا إذا تلبس بأمر من الأمور التي يعتبرها المجتمع مولدة للمسئولية في الحال . فأهلية الكائن للمسئولية تجعله مسئولاً « بالقوة » ؛ ولا يكون مسئولاً « بالفعل » إلا إذا أحاطت به حالة من الحالات التي يرى المجتمع أنها منجزة لمسئوليته . وقد اختلفت النظم الإنسانية اختلافاً كبيراً في تحديد هذه الحالات .

فبحسب نظمنا الحديثة لا يعد الكائن مسئولاً بالفعل مسئولية جنائية إلا إذا ارتكب جريمة مادية مقصودة . فلا تتحقق المسئولية الفعلية وفق هذه النظم إلا إذا توافر ركنان :

(أحدهما) أن يرتكب الكائن جرماً مادياً ، أي خطيئة يمكن إدراكها بإحدى الحواس الخارجة . وهذا هو ما يعنيه علماء القانون إذ يشترطون وجود « جسم » للجريمة . فجرد النية أو العزم على ارتكاب جرم ما ، إذا لم يصحبه أي شروع مادي في التنفيذ ، ومجرد التفكير في الجريمة أو تصور عناصرها إذا لم يظهر في الخارج في صورة أمور يمكن إحساسها ... كل ذلك لا مسئولية فيه ولا عقوبة عليه في قوانيننا الحديثة . غير أنه ليس بلازم أن يتمثل « جسم الجريمة » في أعمال يقوم بها الكائن ، بل يكفي أن يظهر في أية صورة تدركها الحواس . فالسب العاني والتفوه بعبارات مخالفة للآداب وإحداث جلبة بالليل والناس نيام ... وما إلى ذلك من

الجرائم التي تتمثل في أصوات يلفظها الإنسان ، كل أولئك حكمه في المسؤولية حكم الأعمال التي تنجم عن حركات الجسم ؛ لأن كلا النوعين تدركه الحواس الخارجة : هذا تدركه حاسة النظر ؛ وذلك تدركه حاسة السمع .

(وثانيهما) أن يكون هذا الشيء المادى قد حدث عن قصد وإرادة . فكل ما ينجم عفوا عن حركات الفرد بدون أن يقصد إحداثه لا يترتب عليه في نظامنا الحديثة مسؤولية ولا جزاء جنائيان .

فكما يشترط في المسؤولية الفعلية توافر العنصر المادى في الجرم ، يشترط فيها كذلك توافر العنصر النفسى ، أى عنصر القصد والإرادة ، فيمن صدر عنه هذا الجرم : فهى حالة لا تتولد إلا من امتزاج هذين العنصرين أحدهما بالآخر .

بيد أن هذين الركنين غير متفق عليهما من جميع الشرائع . فقد تتولد المسؤولية الفعلية في بعض الشرائع لمجرد توافر العنصر النفسى ، فيعاقب الفرد لمجرد نيته الآتمة أو اتجاهه النفسى الآثم ؛ وقد تتولد في بعضها لمجرد توافر العنصر المادى ، فيعاقب الفرد على ما يحدثه عفوا عن غير قصد منه ؛ وقد تتولد في بعضها مع انعدام العنصرين معا ، فيقع الجزاء على فرد لم يحدث الجرم ولم يقصده . - بل إنه لا يزال في قوانيننا الحاضرة نفسها آثار كثيرة لنظم من هذا القبيل .

فلدينا إذن بجانب الحالة التي يبدو أن شرائعنا الحديثة لا تكاد تعتدّ بغيرها في تولد المسؤولية الجنائية الفعلية ، وهى الحالة التي تتمثل في إحداث جرم مقصود من محدثه ، ثلاث حالات أخرى تتولد عنها هذه المسؤولية في بعض الشرائع : إحداها المسؤولية الفعلية الناشئة عن عمل نفسى بحت ؛ وثانيها المسؤولية الفعلية الناشئة عن عمل مادى بحت ؛ وثالثها المسؤولية الفعلية التي تحدث مع انعدام العنصرين معا ، أى تقع على فرد لم يقصد الجرم ولم يحدثه .

وسنمقد فيما يلي لكل حالة من هذه الحالات الثلاث فقرة خاصة تبين فيها مبلغ انتشارها وأهم الشرائع التي أخذت بها وما لها من آثار في نظمنا الحاضرة . ثم نختم لفصل بفقرة رابعة نلخص فيها النتائج التي تهدينا إليها هذه الدراسة .

(١) المسؤولية الناشئة عن عمل نفسى بحث

يبدو ههنا النوع من المسؤولية في أوضح صورته في النظم الدينية والخلقية ، وتوجد آثار كثيرة منه في القوانين القضائية بمختلف العصور .

فجميع الديانات الراقية تقيم للنية وزناً كبيراً في تقدير مسؤولية الفرد وجزائه عن حسناته وسيئاته ، بل تعتمد بها وحدها أحياناً في هذا التقدير .

وقد ذهبت الديانة المسيحية في ذلك إلى أبعد الحدود : حتى إنها لتقرر أن النية وحدها هي مناط الثواب والعقاب ، وأن العمل الخارجى إذا صحب هذه النية لا يكاد يغير شيئاً مما استحقه المرء على نيته^(١) ؛ وحتى إنها ترى أن جريمة الزنا نفسها يعتبر الفرد مقترفاً إياها بمجرد أن تسوّل له نفسه اقترافها . وفي ذلك يقول إنجيل متى : « إذا نظر رجل إلى امرأة نظرة سوء وحده قلبه بالرغبة فيها ، فإن حكمه حكم من ارتكب معها الفاحشة »^(٢) .

ولا تكاد تقل الديانة الإسلامية أخذاً بهذا المبدأ عن ديانة المسيح . فهى لا تعتد كذلك إلا بالنية ، ولا تقيم للعمل الطيب فى ظاهره أى وزن إلا إذا كان صادراً

(١) أخذ بهذا المبدأ القديس توما Saint Tomas وتابعه فيه معظم أئمة الكنيسة ، وقد اعتمد فيه على ما سئذ كره عن إنجيل متى (انظر 95 Fauconnet) .

(٢) إنجيل متى الاصحاح الخامس رقم ٢٨ Mathieu, v, 28 (وقد ترجمنا الآية بشيء من التصرف) .

عن نية محاصره ، وتثيب على مجرد العزم على العمل الصالح ، وتعاقب على ما يجول بالأنفس وما تخفى الصدور . والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الواردة بهذا الصدد لا يكاد يحصرها العد . فمن ذلك قوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » ؛ وقوله « نية المرء خير من عمله » ؛ وقوله « إن الله لا ينظر إلى صوركم وألوانكم ، وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم » ؛ وقوله « إن القلب لينزى وإن العينين لتزنيان »^(١) . - ويقرر فقهاء المسلمين أن من نوى له حسنة ولم يفعلها كتبت له حسنة مثلها ، فإن فعلها كتبت له عشر أمثالها . وعلى هذا المبدأ قام كثير من النظريات الخلقية الشهيرة . ولعل أشدها تمسكاً به هي نظرية كانت Kant : فهي لا تعتمد ، في نظرها إلى شئون الأخلاق ، إلا بالأمور النفسية المتعلقة بالنية والإرادة .

وعلى هذا المبدأ كذلك يسير العرف الخلقى في مختلف الشعوب . فكثيراً ما يثيب الرأى العام لمجرد النوايا الصالحة ، ويعاقب لمجرد النوايا السيئة ؛ وكثيراً ما يجرد العمل الصالح في ظاهره من كل قيمة عند ما يتبين له صدوره لغرض خبيث ، ويلتمس المعاذير للأعمال السيئة في ظاهرها عند ما يبدو له أنها قد صدرت عن قصد محمود .

أما النظم القضائية فلا يترتب فيها على العمل النفسى وحده مسئولية ولا عقاب ؛ ولكن إذا صحب العمل النفسى عمل خارجى ، فإنها تقيم في هذه الحالة للعمل النفسى وزناً كبيراً في قياس التبعة وتقدير الجزاء . وقد يؤدى هذا أحياناً إلى أن يسأل الفرد ويعاقب على أكثر مما أحدثه بالفعل اعتماداً على خطورة ما انتواه . فهذا الزائد يمكن

(١) هذا الحديث لا أذكر نصه ، وقد ذكرته هنا بمعناه .

اعتباره من قبيل المسؤولية عن أمر نفسى بحت . ويبدو هذا على الأخص في الأمرين الآتيين :

(١) الشروع في الجرائم . فمعظم الشرائع تعاقب على الجريمة التي يشرع فيها الفرد بدون أن يتاح له تنفيذها ، مادام عدم تنفيذها قد حدث لعارض خارج عن إرادته (١) . وقد اختلفت النظم القضائية بهذا الصدد : فبعضها يعاقب الشروع بالعقوبة نفسها التي توقع على الجرم الكامل Crime consommé (القانون الفرنسى مثلاً) ؛ ومعظمها يفرق بينهما فيجمل عقوبة الشروع في الجرم أخف من عقوبة الجرم نفسه (القانون الألماني مثلاً) (٢) . ولكن مهما يكن من شيء فإن العقوبة التي توقع في هذه الحالة تنصب على ما انتواه الفرد لا على ما أحدثه بالفعل ؛ لأن ما أحدثه بالفعل لا يعدو بوادر ضئيلة في ذاتها ؛ ولكنها تكشف عن الجرم الذي كان قد انتهى إحداً . فالفرد لا يعاقب في الواقع على هذه البوادر ، وإنما يعاقب على ما كشفت عنه من نية الإجرام .

٢ — الظروف المشددة والمخففة للعقوبة . فهذه الظروف تتعلق بمعظمها بأمر نفسية خالصة ، وتؤدي إلى تفاوت كبير في درجات المسؤولية والجزاء للجرم الواحد . فالقتل العمد مثلاً يعاقب مقترفة بالإعدام إذا كان قد صدر مع سبق الإصرار ، وبالأشغال الشاقة فقط إذا كان قد صدر بدون سبق إصرار . وسبق الإصرار كما لا يخفى أمر نفسى بحت .

(١) يفرق علماء القانون بين الأعمال التي تعتبر شروعا في الجريمة Actes d'exécution والأعمال التي لا تعتبر إلا مجرد تمهيد لها Actes préparatoires . وهذه الأعمال الأخيرة لا تؤدي إلى مسؤولية ولا جزاء . ولكن التفرقة بين هذين النوعين من الأعمال تبدو في حالات كثيرة من الصعوبة بمكان .

(٢) Fauconnet op. cit. 98

(٢) المسؤولية الناشئة عن عمل مادي بحت

أو مسؤولية الفرد عن عمل حدث عن غير قصد منه

أقر هذا النوع من المسؤولية طائفة كبيرة من الأمم المتحضرة وغيرها في مختلف العصور ، وخاصة قدماء العبريين والصينيين واليونان والرومان ، وأقرته الشريعة الإسلامية نفسها في بعض الأمور ، وأخذت به جميع الشعوب التي تسير في بعض الجرائم ، وخاصة القتل ، على قاعدة الأخذ بالثأر Vengeance privée ، ولا تزال له آثار كثيرة في نظمنا القضائية الحاضرة .

فمع أن شريعة اليهود تقرر أن الفرد لا يسأل عما يصدر عن غير قصد منه فإنها تخرج عن هذه القاعدة في بعض الجرائم . فمن ذلك ما تذهب إليه بصدد القتل الخطأ ، وهو ما يحدث عن غير قصد ولا ينطوي على شبهة قصد ولا إهمال . وقد ضرب له سفر التثنية مثالا بصديقين ذهبا يحتطبان فهوى أحدهما بفأسه على شجرة ليجتثها ، فأفلتت حديدة الفأس من مقبضها الخشبي ، وأضابت الآخر فقتلته^(١) . وذلك أن الشريعة اليهودية توجب على القاتل في مثل هذه الحالة أن يلجأ من فوره إلى بلد حرام ليحتمي به حتى لا يناله أذى من أولياء الدم^(٢) . وتصرح نصوص أخرى ورد فيها هذا الحكم أن القاتل إذا لم يلجأ إلى بلد حرام ، أو خرج منه قبل انقضاء مدة معينة ، جاز لأولياء الدم قتله ، ويذهب في هذه الحالة دمه هدرا^(٣) . وغنى عن البيان أن

Deut. XIX, 1-11. (٢)

Deutéronome XIX,5. (١)

(٣) يذكر ذلك صراحة سفر العدد Nombres XXX, 22-29 ، ويحدد المدة التي لا يصح له

الخروج قبلها بموت الرئيس الديني الأكبر souverain sacrificateur; grand prêtre . فإن خرج القاتل قبلها جاز قتله وذهب دمه هدرا . أما إذا قضى هذه المدة كلها في بلد حرام فلا يصح قتله بعد ذلك .

القضاء عليه بالبقاء في بلد حرام وإطلال دمه^(١) في حالة عدم التجائه إليه أو في حالة خروجه منه قبل مدة معينة ، ينطويان على عقوبتين صريحتين : إحداهما عقوبة عاجلة بالنفي مدة ما في بلد خاص ؛ وثانيتهما عقوبة تهديدية متوقعة في حالة عدم الإذعان للعقوبة الأولى . وفي هذا إقرار صريح لمسئولية الفرد عن عمل صدر عن غير قصد منه .

وتقرر الشريعة الصينية القديمة هذه المسئولية في طائفتين من الجرائم : إحداهما انتهاك حرمة الأشياء المقدسة ؛ وثانيتهما حوادث القتل والجروح . فتوقع هذه الشريعة عقوبات تتردد بين الإعدام والجلد والنفي أو تجمع بين أكثر من نوع منها في جرائم الاعتداء على حرمة الأشياء المقدسة ، سواء أحدث هذا الاعتداء عن قصد أم عن غير قصد ، وإن كانت العقوبة في العمل غير المقصود أخف غالباً من عقوبة العمل المقصود^(٢) . وتوقع كذلك عقوبات كثيرة في حوادث القتل والجروح التي تصدر عن غير قصد ؛ فتوقع عقوبتي الجلد والنفي (مائة جلدة والنفي إلى مكان يبعد ثلاثة آلاف ليا Léas) على الولد الذي يقتل خطأً أحد أبويه أو أجداده وعلى العبد الذي يقتل سيده خطأً ؛ وعقوبتي الجلد والحبس (مائة جلدة وحبس ثلاث سنين مع الأشغال الشاقة) على الولد الذي يجرح خطأً أحد أبويه ؛ وعقوبة مالية تتمثل في دية تدفع إلى الأسرة الموتورة في جميع جرائم القتل الخطأ التي تقع على غير الآباء والأجداد والأسبياد^(٣) : ويعلق الشرح الرسمي على المواد المتعلقة بالآباء بقوله : « إن

(١) ظل الدم من باب قتل ذهب هدرا ، وظله السلطان وأطله إذا أبطله وجمله هدرا ،

ومن ذلك قول الشاعر :

وما مات منا سيد حنفت أنفه . ولا ظل منا حيث كان قتيل

(2) Fauconnet 129,130.

(3) Ibid. 130.

كل ما يحدث من الأولاد نحو آبائهم يجب أن يكون محاطا بسياج من الإجلال والتبجيل ، ولا يصح أن يكون في ذلك خطأ أو مصادفة»^(١) .

وتعاقب الشرائع اليونانية القديمة على كثير من أنواع القتل الخطأ ، وبخاصة ما كان ناجما منها عن إهمال . فقد ورد في قصائد هوميروس ما يدل على أن القتل الخطأ كان يحكم على مقترفه بالقتل أو بالنفى إلى بلد بعيد عن بلده . فعند ما قتل بآروكل Patrocle ، وهو لم يتجاوز بعد دور الطفولة ، طفلا آخر من زملائه بدون قصد ، قضى عليه أبوه أن يعيش في بلد أجنبي^(٢) . وعند ما قتل أوليس أنتينوس Antinoos حاول أولياء الدم أن يقتلوه قصاصا ، مع يقيهم أن القتل قد حدث خطأ عن غير قصد^(٣) .

وعلى هذا الشأن كانت تجرى نظم أثينا في عصورها التاريخية . فالقتل الخطأ كان يؤدي إلى نفي القاتل إلى بلد بعيد عن بلده لمدة معينة ، ويوجب عليه بعد عودته إلى بلده بعض طقوس دينية للتكفير عن خطيئته^(٤) . ويظهر أن الأثينيين كانوا جد حريصين على تطبيق شرائعهم بهذا الصدد ؛ حتى لقد أنشئوا محاكم خاصة للفصل في هذا النوع من الجرائم وتوقيع عقوباته Les Ephètes (Héliastes) siégeant auprès de Palladion^(٥) .

وفي جميع مراحل الشريعة الرومانية القديمة ، توجد آثار كثيرة لهذا النوع من المسؤولية . فالقوانين المنسوبة لـ Numa (قبل عصورهم التاريخية) وشرائع الألواح الاثني عشرية نفسها (وهي أساس التشريع عند الرومان في عصورهم التاريخية)

(1) Ibid. 130. (2) Iliade , XXII, 85-88 (Fauconnet, 109).

(3) Odyssé XXII, 27-32 (Fauconnet, 109). (4) Fauconnet, 130-131.

(5) Ibid. 110.

توجب في القتل الخطأ دية تدفع إلى عَصَبَةِ القَتِيل^(١) . وتقرر كذلك شريعة الألواح الاثني عشر أنواعا من الأَرُش^(٢) تدفع في حالات الاعتداء على أعضاء الجسم وفي حالات الجروح بدون تفرقة بين أن يكون ذلك قد حدث عن قصد أو عن غير قصد^(٣) .

ومع أن الشريعة الإسلامية تقرر أن الفرد لا يعاقب إلا على ما يحدثه عن قصد وإرادة ، وأنه « قد رفع عن أمة محمد الخطأ والنسيان وما استكروها عليه »^(٤) ، فإنها تخرج عن هذه القاعدة بصدد بعض الجرائم وخاصة القتل . وذلك أنها تعاقب على نوعين من القتل غير المقصود : أحدهما ما يسميه الفقهاء بالقتل الخطأ ؛ وثانيهما ما يسمونه « بالقتل الشبيه بالخطأ » أو « الذي هو في معنى الخطأ » .

أما القتل الخطأ فهو القتل غير المقصود الذي ينجم بطريق مباشر عن عمل قاتل بظلمه ، كأن يرمى شخص يريد قتل حيوان فيصيب إنسانا فيقتله . وهذا النوع توجب فيه الشريعة الإسلامية ، بنص القرآن ، دية وكفارة^(٥) ، ويحرم بسببه

(١) عَصَبَةُ القَتِيل أقرباؤه من ناحية الذكور Agnats . وتقدر شريعة الألواح الاثني عشر الدية في هذه الحالة بكبش من الغنم ؛ غير أنها ليست صريحة في تسمية ذلك دية . Ibid. 112 .
(٢) أَرُش الجراحة ديتها والجمع أروش مثل فلس وفلوس ، ويطلقه الفقهاء على التعويض الذي يدفع للاعتداء على مادون النفس .
(٣) Ibid. 113

(٤) نص الحديث الشريف : « رفع عن أمتي الخطأ . . . الخ » .
(٥) الدية غرامة مالية يختلف مبلغها باختلاف نوع القتل وتسلم إلى أسرته . وهي تجب على القاتل مبدئيا ولكن تحتلها عنه عاقبته أي عصبته . والكفارة في حالة القتل الخطأ عتق عبد مؤمن أو صيام شهرين متتابعين في حالة الإعسار وعدم استطاعة التحرير . وفي هذا يقول القرآن =

القاتل من ميراث القتل ومن وصيته إن كان مستحقاً لأحدهما ، كما يحرم من ذلك مرتكب القتل عمداً^(١) . وقد عالج الفقهاء هذه الأحكام بما لا يدع مجالاً للشك في أنهم ينظرون إلى القتل الخطأ نظرتهم إلى جرم يستأهل العقاب . وإليك مثلاً ما يقوله ملك العلماء الكاساني في تبرير الكفارة الواجبة في هذا القتل : « لأن فعل الخطأ جناية ، والله تعالى المؤاخذة عليه بطريق العدل . . . وإذا كان جناية فلا بد لها من التكفير والتوبة ، فحمل تحرير العبد في القتل الخطأ بمنزلة التوبة الحقيقية في غيره من الجنايات . . . » ؛ وما يقوله في تبرير حرمان القاتل من ميراث القتل ووصيته إن كان مستحقاً لأحدهما : « لأنه وجد القتل مباشرة بغير حق . . . ولأن قتل الخطأ جناية جائز المؤاخذة عليها . . . والدليل على ذلك قوله عز اسمه : « ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا » ، ولولم تكن المؤاخذة جائزة لكان معنى الدعاء : اللهم لا تجر علينا ، وهذا محال . . . »^(٢) .

وأما القتل الشبيه بالخطأ فله نوعان :

أحدهما ما يصفه الفقهاء بأنه شبيه بالخطأ من جميع الوجوه ، وهو الذي ينجم بشكل مباشر عن عمل غير قاتل بطبعه وغير مقصود به القتل : كأن ينقلب النائم

= الكريم في الآية الثانية والتسمين من سورة النساء : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إخطأ ، ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسامة إلى أهله إلا أن يصدقوا ؛ فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ؛ وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسامة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة ؛ فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، توبة من الله ، وكان الله علياً حكيماً . »

(١) انظر البدائع الجزء السابع ص ٢٥٢ .

(٢) البدائع الجزء السابع ص ٢٥٢ .

على إنسان فيقتله ؛ أو يسقط إنسان من سطح على قاعد فيميته ؛ أو يمشی إنسان حاملا سيفاً أو حجراً فيسقط ما يحمله عفوا فيودي بحياة من سقط عليه . - وعلى هذا النوع تترتب جميع النتائج المترتبة على القتل الخطأ من وجوب الدية والكفارة وحرمان القاتل من ميراث المقتول ومن وصيته إن كان مستحقاً لأحدهما .

وثانيهما ما يصفه الفقهاء بأنه شبيه بالخطأ من بعض الوجوه ، وهو الذي يُفجَم بشكل غير مباشر عن عمل غير قاتل بطبعه وغير مقصود به القتل : كأن يحفر شخص بئراً في الطريق العام أو في المسجد ويتردى فيها شخص فيهلك^(١) . وهذا النوع تجب فيه الدية فقط دون الكفارة^(٢) .

هذا ، وفضلا عن القتل الخطأ وما في حكمه ، تشمل الشريعة الإسلامية على كثير من أنواع المسؤولية الدينية والمدنية لأعمال أخرى غير مقصودة . فن ذلك الألفاظ الصريحة في الطلاق والعتق واليمين . فهذه الصيغ لا يشترط في صحة وقوعها أن يكون المتكلم قاصداً مدلولها ، حتى إنهما تقع من الناسي والهازل والسكران بمحذور ومن جرت خطأ على لسانه ، ويترتب عليها في هذه الحالات النتائج نفسها التي تترتب عليها في حالة صدورهما عن قصد : فتقع الفرقة بين الزوجين ويعتق العبد ويلزم الشخص إنجاز ما أقسم عليه أو الكفارة إذا حنث فيه^(٣) .

(١) إن كان قد حفر هذه البئر في ملكه أو في منازة (صحراء) لا يكون مسئولاً عما يترتب على فعله هذا .

(٢) - يضمن الدية الحافر ، ولكن تحتلها عنه عاقلته ، وتسلمها إلى أهل القبيل كما في الأنواع السابقة . انظر هذا كله في الجزء السابع من البدائع ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٣) ما ذكرناه هو مذهب أبي حنيفة . وقد تبعه فيه كثير من فقهاء المسلمين ؛ وحجتهم في ذلك قوله عليه السلام : « ثلاث جدهن جد وهزلن جد : الطلاق والعتق واليمين ؛ وفي رواية الطلاق والنكاح واليمين » . (انظر الميداني على القدرى ص ٣٢١) .

ولا تسكاد تفرق الأمم التي تسير على نظام الأخذ بالثأر Vengeance privée بين القتل العمد والقتل الخطأ : فكلاهما يشير عشيرة القنيل ؛ وكلاهما يتطلب الترة ؛ وكلاهما يعرض أسرة القاتل لاصطلاء نار الحرب أو لغرم اللدية أو للإذعان لرغبات خصيمها الموتور . وتاريخ العرب في الجاهلية يقدم بهذا الصدد مئات من الأمثلة على ما نقول .

وفي ذلك يقول العلامة كوهلر Kohler وهو من أوثق الباحثين في شرائع الأخذ بالثأر : « يباح الأخذ بالثأر عند ما يؤدي عمل فرد ما إلى موت آخر ، سواء أ كان ذلك عن قصد أم إهمال أم خطأ أم مصادفة . حقا إن القتل غير العمد كثيرا ما تنفع فيه العشيرة الموتورة بالدية . ولكن القتل مطلقا ، سواء أ كان عمدا أم غير عمد ، يقع في نظر هذه الشرائع تحت طائلة الأخذ بالثأر ، سواء أ تمثل هذا الثأر في المطالبة بالتمصاص أم في المطالبة بالدية أم في أية صورة أخرى » (١) .

وأما شرائعنا الحديثة فلا تعاقب على أعمال العدم فيها القصد انعداما تاما . غير أنه إذا صح العمل المادي بنية إجرامية ما ، فإن هذه الشرائع تقيم للعمل المادي وزنا كبيرا في قياس التبعة وتقدير الجزاء . وقد يؤدي هذا أحيانا إلى أن يسأل الفرد ويعاقب على أكثر مما انتواه اعتمادا على ما حدث بالفعل . فهذا الزائد يمكن اعتباره من قبيل المسؤولية عن عمل مادي بحت . ويظهر هذا على الأخص في الأمرين الآتيين :

١ - الحوادث غير المقصودة الناشئة عن جرائم مقصودة . فشرائعنا الحديثة

(1) Chakespeare vor dem Forum der Jurisprudenz, p. 188, cité par Fauconnet 119.

تعتبر هذه الحوادث من الظروف المشددة للعقوبة على الرغم من تجردهما من القصد .
فإذا أشمل شخص مثلاً النار في منزل أو قوضه أو دمر سفينة قاصداً مجرد إحراق
المنزل أو تقويضه أو تدمير السفينة ، ولكن أدت جريمته هذه إلى هلاك شخص
اتفق وجوده بالمنزل أو بالسفينة أو على مقربة منهما . فإن هذا يجعل عقوبته أشد
من العقوبة التي توقع لو اقتصر الأمر على الإحراق أو التدمير . وإذا ألقى شخص
بطفل في مكان غير مطروق قاصداً مجرد التخلص منه وترتب على ذلك هلاك الطفل ،
فإن هذا يجعل عقوبته أشد من العقوبة التي توقع عليه لو عثر على الطفل وهو على
قيد الحياة^(١) . وكذلك الضرب إذا أفضى إلى الموت أو إلى عاهة مستديمة أو إلى
عدم القدرة على العمل مدة تزيد على أيام معينة . . . فإن العقوبة حينئذ تكون أشد
من العقوبة التي توقع على ضارب لم يفضض ضربه إلى نتيجة من هذه النتائج^(٢) .

٣ - الحوادث المترتبة على الإهمال . ففي هذه الحوادث يقام وزن كبير ، فيما
يتعلق بتبعاتها وجزائها ، لما حدث من أمور غير مقصودة نتيجة للإهمال : فتخف
العقوبة أو تشدد تبعاً لضآلة ما حدث أو خطورته . فإذا أهمل شخص مثلاً في أداء
ماعد إليه به من أعمال ، وخاصة إذا صدر ذلك من موظف عمومي تقتضى وظيفته
اليقظة والانتباه ، ومن شأن الإهمال فيها أن يعرض للخطر أرواح الناس أو أموالهم
أو أمنهم ، وترتب على إهماله حادث خطير ، فإن هذا يجعل عقوبته أشد كثيراً من
العقوبة التي توقع عليه لو انقضى الأمر بسلام ، حتى لو كان هذا السلام قد جاء عن
طريق الصدفة . فلو لم يفتن سائق القطار مثلاً إلى علامة الخطر التي تشير إلى عدم
خلو الطريق ؛ وظل سائراً بقطاره حتى اصطدم بالقطار الذي كانت الإشارة من أجله

(١) كان القانون الفرنسي يحكم بالإعدام في حالات كهذه (Fauconnet 103)

(٢) Ibid. 103

أو بأي قطار أو شيء آخر اتفق وجوده في طريقه وترتب على هذا الاصطدام نتائج سيئة ، فإنه يؤخذ في مثل هذه الحالة بعقوبة صارمة^(١) ؛ على حين أنه إذ اتفق تأخر القطار الذي كانت الإشارة من أجله ، فانقضى الحادث بسلام ، فإن السائق لا يؤخذ إلا بمقوبات تأديبية خفيفة^(٢) .

هذا ، ويدخل في هذا الباب ما ذكرناه في الفصل السابق عن مسؤولية الحيوانات والنباتات والجمادات والمجانين وصفار الأطفال^(٣) . وذلك أن هذه الأنواع لا يتصور حدوث العمل منها عن قصد ؛ فإذا سئلت فيما تسأل لأعمال مادية خالصة لا أثر فيها للعنصر النفسى .

(٣) مسؤولية الكائن عن أعمال لم يقصدها ولم تصدر عنه

المسؤولية بالملابسة والمسؤولية بالانتقال

في هذا النوع من المسؤولية ينعدم الركنان معاً : الركن النفسى والركن المادى ؛ فيصبح الفرد مسؤولاً عن عمل لم يقصده ولم يحدثه .

وينتظم هذا النوع طائفتين متميزتين من المسؤولية :

(أولاهما) مسؤولية الكائن عن أمر لم يقصده ولم يصدر عنه وإنما لابسه في

صورة ما . ويمكن أن يطلق على هذه الطائفة اسم « المسؤولية بالملابسة » .

(١) يعاقب القانون الفرنسى بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين وبغرامة من خمسين إلى

ستائة فرنك . V. Fauconnet op. cit. 104

(٣) انظر صفحات ١٢ - ٣١ ، ٤٠ - ٥٣ .

(٢) Ibid. 104

(وثانيتها) مسئولية الكائن عن أمر لم يقصده ولم يصدر عنه ولم يلبسه، وإنما انتقل إليه وزره من كائن آخر . ويمكن أن يطلق على هذه الطائفة اسم « المسئولية بالانتقال » .

١ - أما المسئولية بالملابسة فقد أخذت بها شرائع كثيرة ، وخاصة الشرائع التي تقرّ نظام « التابو » tadou أو « اللامساس » ؛ وهو نظام يحيط طائفة من الأشخاص والحيوانات والأشياء بسياج ديني من القدسية والجلال ، أو يتخيلها في صورة مهينة من النجاسة والرجس ، ويحرم في الحالين لمسها والاقتراب منها ، صيانة لها من العبث إن كانت من الأشياء الجليلة كالملوك وأثاث المعابد والحيوانات والأشياء المقدسة ؛ أو وقاية للناس أن ينتقل إليهم شيء من رجسها إن كانت من الأشياء الشريرة أو المهينة ، كما يذهب إليه بعض الشرائع بصدد جثث الموتى وبعض الأناسي والحيوانات والنباتات والأشياء . وترى الأمم التي تسير على هذا النظام أنه لافرق بين أن يلمس الشخص هذه الأشياء أو تمسه هي أو يتفق وجودها على مقربة منه . فكل ذلك يجعل الفرد متلبساً بجرم كبير ، ويتهدده بويلات وعقوبات دنيوية وأخروية لا ينجيه منها إلا التكفير لما أحدثه أو قام به أثره . وهذا التكفير تختلف أنواعه باختلاف الأحوال : فأحياناً لا يعدو الاستغفار أو ترتيب بعض الأوراد أو أداء بعض العبادات ؛ وأحياناً يشتد فيوجب التعذيب أو النفي أو تقطيع بعض أعضاء الجسم ؛ وقد يبلغ أقصى حدود العقوبة فيقتضى الإعدام أو التضحية الاختيارية بالنفس . وفي أسفار الأڤستا (الأڤستا أو الزند أڤستا Avesta ou Zend Avesta ، هي الكتب المقدسة للديانة الزرادشتية عند قدماء الفرس) أمثلة كثيرة لهذا النوع الغريب من المسئولية . فمن ذلك ما تذهب إليه بصدد الجرائم المتعلقة بلامسة جثة الميت أو

قربانها^(١) . فهو تقرر مثلاً أنه إذا مات شخص وكان جالساً بجواره وقت موته شخص آخر ، فإن هذا الشخص الآخر يصبح متلبساً بجريمة « ملامسة الميت » (على الرغم من أنه لم يقصد هذا اللمس ولا أحدثه) ، ويجب عليه أن يولى مسرعاً حتى يصادف في طريقه أول رجل حي فيقف على بعد منه ويطلب إليه بصوت مرتفع أن يظهره من خطيئته ، بعد أن يظهره على مجمل ما حدث له ، فيخاطبه قائلاً : « إنني قد لمت ميتاً لأحراك به ولا قدرة له على التفكير ولا على النطق والتمس منك أن تطهرني »^(٢) .

وقد مرّ بنا في الفصل الأول أمثلة أخرى كثيرة لهذا النوع من المسؤولية . فمن ذلك ما ذهبت إليه بعض الشرائع في عقوبة البهيمة التي يقربها إنسان^(٣) . فمن الواضح أن البهيمة في هذه الحالة لم تقصد الجرم ولا أحدثته ، وإنما لابسها الجرم . ومن هذا الباب كذلك ما يذهب إليه بعض فقهاء المسلمين بصدد مسؤولية الشخص إذا كان جالساً في مكان لا يصح له الجلوس فيه فسقط على رأسه شخص فمات الساقط^(٤) . فهم يجعلون الموت في هذه الحالة من قبيل القتل « الشبيه بالخطأ

(١) قربه بالكسر قربانا : دنا منه اه صحاح

(٢) الحقيقة أنه ، في المثال الذي نحن بصدده ، لم يلمس الميت ، وإنما لمسته جثة الميت أو وجد الميت بجواره . ولكن العبارة المذكورة هي الصيغة التي تنص عليها أسفار الأئمة ويجب أن يقولها الملابس لهذا الجرم في جميع الأحوال .

(٣) انظر صفحات ١٥ - ١٧ .

(٤) إن كان جالساً في ملكه أو في مكان لا يكون قعوده فيه جنائياً فإنه لا يسأل مطلقاً عما

يتسبب عن قعوده هذا .

من بعض الوجوه « (١) ويوجبون فيه دية القتل على الشخص الجالس (٢) . وغنى
عن البيان أن هذا الشخص لم يقصد العمل ولم يحدثه ، وإنما لابسه الحدث في
صورة ما (٣) .

٣ - وأما « المسئولية بالانتقال » فتختلف اختلافا جوهريا عن جميع الأنواع
السابقة . ففي هذه الأنواع تقع المسئولية على كائن قصد الجرم وأحدثه ، أو قصده
فقط أو أحدثه فقط ، أو لم يقصده ولم يحدثه ولكن لابسه في صورة ما . على
حين أن « المسئولية بالانتقال » تقع فيها التبعة على كائن لم يقصد الجرم ولا أحدثه
ولا لابسه في أية صورة ، وإنما انتقل إليه وزره من كائن آخر .
وتبدو هذه المسئولية في صور كثيرة : فأحيانا كانت تقع المسئولية أولا وبالذات

(١) انظر ص ٨٣ .

(٢) يضمها مبدئيا الشخص الجالس ، ولكن تحتملها عنه عاقلة وتسامها إلى أهل القتل .
وما ذكرناه هنا هو مذهب أبي حنيفة (انظر الجزء السابع من البدائع ٢٧١ ، ٢٧٢) .
(٣) يمكن أن يعد من هذا الباب أيضا بعض مسئوليات تنشأ عن عمل لم يقصده الفرد ولم
يحدثه ، ويترتب عليها بطلان العبادة أو نقض الوضوء أو وجوب التكفير . . . وهلم جرا . فمن
ذلك مثلا ما يذهب إليه بعض فقهاء المسلمين من أن المرأة إذا لمست رجلا انتقض وضوؤه ؛ وما
يذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل من أن المصلي إذا مر أمامه كلب أسود بهيم بطلت صلاته ؛ وفي
ذلك يقول البهتوني : « وتبطل الصلاة بمرور كلب أسود بهيم ، أي لالون فيه سوى السواد .
إذا مر بين المصلي وسترته ، أو بين يديه قريبا من ثلاثة أذرع فأقل من قدميه إن لم تكن سترة .
وخص الأسود لأنه شيطان » (انظر الروض المربع شرح زاد المستنقع لمصنوعه بن يوسف
البهتوني الحنبلي ، جزء ثان ، ص ٦ ، طبعة الحشاش سنة ١٩٢٤ ، على هامش نيل المسأرب في
شرح دليل الطالب في مذهب ابن حنبل) .

على الشخص الأول (الأصيل) ، ولا تنتقل إلى الشخص الثاني إلا في أحوال خاصة ؛ وأحياناً كانت تقع كذلك أولاً وبالذات على الأصيل ولكن تنتقل حتماً إلى الدخيل في جميع الأحوال ؛ وأحياناً كانت تقع ابتداءً على الأصيل والدخيل معاً فيعتبران من مبدأ الأمر محتملين لمسئولية متحدة أو مختلفة في نوعها ؛ وأحياناً كانت تقع على الأصيل ثم يفي منها بمجرد انتقالها إلى الدخيل ، فيصبح الدخيل وحده هو المسئول ؛ وأحياناً كانت تقع من مبدأ الأمر على الدخيل وحده ولا يعتبر الأصيل مسئولاً مطلقاً .

والأسباب التي يعتمد عليها انتقال المسئولية من الأصيل إلى الدخيل ترجع كذلك إلى عدة أسباب : فأحياناً يكون السبب في هذا الانتقال هو مجرد ارتباط الدخيل بالأصيل برابطة من روابط القرابة أو الصداقة أو المجاورة أو المشابهة . . . وما إلى ذلك ؛ وأحياناً يكون ثمة مع هذا السبب أسباب أخرى تتعلق بأخلاق الدخيل أو ساوكة أو صفاته . . . وهلم جراً .

وما يقوم به الأصيل من « توضيل » للمسئولية ، يمكن أن يقوم به الدخيل نفسه في بعض الأحوال : فينقل المسئولية إلى ثالث ؛ وينقلها هذا إلى رابع ؛ والرابع إلى خامس . . . وهكذا دواليك .

ولتوضيح جميع الحقائق السابقة سنذكر فيما يلي ما ذهب إليه بصدده هذا النوع من المسئولية شرائع قدماء الفرس والهند والآشوريين وبعض الشرائع الحديثة ، وما له من مظاهر في الديانات ونظم الأخلاق .

فقد أقرت أسفار « الأستا » (وهي أساس الديانة الزرادشتية عند قدماء الفرس) مبدأ « المسئولية بالانتقال » في حالات كثيرة من أهمها الحالات المتعلقة

بقربان جثث الموتى . فقد ورد فيها أنه إذا مات شخص بين جماعة متلاصقين فإن إثم الملامسة لجثة الميت لا يقتصر على المجاور له مباشرة فحسب (وقوع هذا الإثم على المجاور له مباشرة يعد من المسئولية باللامسة ، كما تقدم بيان ذلك)^(١) ، وإنما ينتقل إلى عدة أفراد من المجتمعين : فإن كان الميت من رجال الدين انتقل إثم الملامسة من المجاور له مباشرة إلى تسعة الأشخاص الذين يلونه ؛ وإن كان من رجال الحرب انتقل من المجاور له إلى ثمانية الأشخاص الذين يلونه ؛ وإن كان مزارعا انتقل من المجاور له إلى سبعة الأشخاص الذين يلونه . وورد فيها كذلك أن المتلبس بهذا الإثم عن طريق الملامسة المباشرة أو عن طريق الانتقال يجب عليه أن يولى مسرعا حتى يصادف في طريقه أول رجل حي ، فيقف على بعد منه ، ويطلب إليه بضوت مرتفع أن يطهره من خطيئته بالصيغة التي سبقت الإشارة إليها^(٢) ، فإن قام بإجراءات التطهير المعهودة فيها ونعمت ، وإن رفض تطهيره انتقل إليه هو ثلث الجرم ؛ وفي هذه الحالة يجب على الأصيل أن يوالى سعيه حتى يصادف رجلا آخر فيطلب إليه ما طلبه إلى الأول ، فإن رفض تطهيره انتقل إليه نصف الباقي من الإثم (ثلث مجموع الإثم) ؛ ثم يغادره إلى ثالث ، فإن رفض الثالث تطهيره انتقل إليه جميع ما بقى من الإثم (الثلث الباقي)^(٣) .

وتنص قوانين مانو Manou (المشرع الهندي الشهير في الديانة البرهمانية) على أمور كثيرة من هذا القبيل . فن ذلك أنها تقرر أن الزواج المحرم يقع إثمه على جميع الأولاد الذين يجيئون منه كما يقع على الزوجين نفسيهما ؛ وأنه إذا عقد شخص زواجا

(٢) انظر ص ٨٨ .

(١) انظر ص ٨٨ .

(٣) Fauconnet, 159, 160

لا كفاءة فيه بين الزوجين^(١) ، أو أهمل رسماً من رسوم الدين ، أو لم يدرس أسفار
القيدا Vedas (وهي الأسفار المقدسة للديانة البرهمنية) أو أهان أحد أفراد البرهمنيين
(طبقة رجال الدين في الديانة البرهمنية)^(٢) ، فإن جرم هذه الأعمال يقع على المجرم
وينتقل منه إلى جميع أفراد أسرته ؛ وأن شاهد الزور يعاقب بجرمه في نار جهنم خمسة
أو عشرة أو مائة أو ألف من أقربائه تبعاً لخطورة شهادته ومبلغ ما ترتب عليها من
الإضرار بالغير ؛ وأن الرجل الخليع exclu de sa caste (وهو الذي تبرأ منه طبقته
وتخلاه من ذمها لعمل ارتكبه) إذا عاشره رجل آخر ، أو قدم ضحية عنه ، أو
علمه ، أو صاهره ، أو شاركه في ركوب عربته أو في مقعده أو في طعامه فإن
هذا الرجل الآخر يصبح هو نفسه خليعاً ؛ وأن من يقتل برهمنياً (أحد رجال
الدين) ينتقل جرمه إلى كل من يؤاكاه ؛ وأن المرأة التي تخون أمانة زوجها ينتقل
جرمها إلى زوجها نفسه ؛ وأنه إذا قرب^(٣) رجل من طبقة راقية امرأة منبوذة (طبقة
المنبوذين هي أحط الطبقات في الديانة البرهمنية) ثم دعى إلى مأدبة مأتمية انتقل إليه
ما ارتكبه أصحاب هذه المأدبة من معاص وسيئات ؛ وأن الحاكم إذا لم يعاقب سارقاً
معتزفاً بالسرقة ينتقل إليه جرمه كاملاً ؛ وأن الملك الذي لا يحمي أفراد شعبه ينتقل
إليه سدس خطاياهم جميعاً ، والذي يحميهم ينتقل إليه سدس حسناتهم جميعاً^(٤) .
وتشتمل كذلك قوانين حمورابي (المشرع الآشوري الشهير) على أمثلة كثيرة
للمسؤولية بالانتقال . فمن ذلك ما تذهب إليه بصدد جرمتي الإجهاض وخطأ المهندسين .

(١) انظر تفصيل ذلك في كتابنا « الأسرة والمجتمع » الطبعة الثانية ص ٥٣ .

(٢) انظر هذه الطبقات في كتابنا « الأسرة والمجتمع » الطبعة الثانية صفحات ٣٥ ، ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) قرب الرجل المرأة قرباناً كناية عن الجماع .

(٤) Fauconnet. 163-165

في تصميم المنازل : فإذا ضرب رجل امرأة فأجهضها عوقب بغرامة مالية^(١) إن لم يؤد عمله إلى موت المرأة ، فإن أدى إلى ذلك وقع القصاص على ابنة المجرم لا على المجرم نفسه ؛ وإذا أخطأ مهندس معماري في تصميم منزل فتقوض المنزل وهلك صاحبه وجب قتل المهندس نفسه، ولكن إذا هلك ابن صاحب المنزل وقع القصاص على ابن المهندس^(٢) .

وقد اشتمل « قانون الفلاح » الذي أصدره المغفور له محمد علي باشا (رأس الأسرة المالكة المصرية) في شعبان سنة ١٢٤٥ هـ ، لتوطيد أركان الأمن في الريف ، على كثير من مظاهر المسؤولية بالانتقال . فقد قرر هذا القانون عقوبات صارمة لحوادث الغصب ونقل الحدود وسرقة الغلال والغنم وكسر السواقي وحرق الأجران وسائر الجرائم التي تتعلق بالزراعة وما يتصل بها ؛ وجعل العقوبات الضرب بالسكراج والنفى إلى فازوغلي والليمان والإعدام ؛ وكانت العقوبات تقع في معظم الأحوال على المجرم وعلى شيخ الناحية ، وفي بعض الأحوال كانت تقع عليهما وعلى القائمقام . وأجازت بعض القوانين التي تلت ذلك توقيع العقوبات على أخي الجاني إذا تعذر توقيعها على الجاني نفسه ، وعلى ابن الجاني عند عدم وجود الأخ ، وعلى ابن العم عند عدم وجود الابن ، وعلى أحد أهالي البلدة عند عدم وجود أحد من ذوى قرابة الجاني . ومن بين ما شرعه الوالي أنه إذا وقعت سرقة في ناحية ما وعجز مشايخ تلك

(١) يقدر القانون هذه الغرامة بمئتي سيكلات Sicles من الفضة . والسيكل وحدة للموازين عند قدماء الآشوريين والعبريين ، وهو وزن ستة جرامات .

(٢) Ibid. 171,172

الناحية عن ضبط السارق كانوا جميعاً مسئولين ووجب عليهم أن يدفعوا قيمة ما سرق (١).

وتشتمل القوانين الأوروبية في المعصور الوسطى وصدر المعصور الحديثة على أمور كثيرة من هذا القبيل . بل لا تزال نظام البوليس والإدارة في معظم الأمم المتدينة في العصر الحاضر نفسه تقرّ عدة إجراءات تنطوي على التسليم بمبدأ المسؤولية بالانتقال . فمن ذلك مثلاً عقاب المدير أو المأمور أو ضابط النقطه أو العمدة أو الشيخ لجرمة ارتكبت في النواحي الواقعة تحت إشرافهم . بل إن نظمنا القضائية نفسها لتشتمل على بعض أمور من هذا النوع . فمن ذلك مثلاً مسئولية مدير الصحيفة أو رئيس تحريرها عما ينشر فيها بأقلام المحررين أو غيرهم من الكتاب .

ويدخل في هذا الباب كذلك ما كان يجري عليه العمل في بعض الأمم الأوروبية بالمعصور الحديثة عند عدم العثور على المجرم ، إذ كان يباح حينئذ أن يصنع له تمثال ويوقع على هذا التمثال العقوبة التي كان يجب توقيعها عليه ، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق (٢) . فالمسئولية والجزاء في هذه الحالة قد انتقلا من المجرم الأصلي إلى تمثاله أو صورته .

ويدخل في هذا الباب أيضاً تقديم الحيوان والنبات قرباناً للتكفير عن ذنب ارتكبه فرد أو مجموعة من الأفراد ؛ وما جرى عليه العمل في بعض الديانات من

(١) انظر في ذلك مقالاً قماً للأستاذ عزيز خانكي نشره في جريدة الأهرام الصادرة يوم

٢٣ - ١٠ - ٤٤ تحت عنوان : « حوادث الاغتيال في الأرباب » .

(٢) انظر ص ٢٧ .

إحلال ذبح أو ذبائح محل إنسان وجب تقديمه أضحية لنذراً أو كفارة ؛ وما كانت تسير عليه الطقوس الدينية لبني إسرائيل إذ كانوا يختارون في « عيد الكفارات » Fête des Expiations كبشاً يحمله الرئيس الديني جميع ما ارتكبه أفراد شعبه من خطايا ، ثم يتخلصون منه فيطلقونه في الصحراء ، فداء لهم من معاصيهم ، ورمزاً لتخليصهم من سيئاتهم (ومن ثم كان يسمى كبش الفداء أو الكبش الطليق Bouc emissaire) . فهذه الكائنات تنتقل إليها في هذه الأحوال مسئولية الأناس الذين حلت محلهم أو قدمت للتكفير عن جرائمهم ؛ وما يجري عليهم من ذبح أو خنق أو حرق أو تصليب أو تقطيع أو تحطيم أو إغراق في مياه الأنهار أو تشريد في الصحراء ... يمثل في صورة ما ما تؤدي إليه هذه المسئولية من جزاء .

ويمكن أن يعد من « باب المسئولية بالانتقال » معظم ظواهر المسئولية الجمعية التي تكامنا عنها فيما سبق^(١) . فمن الممكن تأويل هذه الظواهر على أنها ناشئة عن مسئولية علقت أولاً بالمجرم الأصلي ثم سرت منه إلى جميع أفراد عشيرته أو أسرته أو ذريته أو إلى أفراد آخرين تجمعهم به رابطة ما .

هذا ، ويقرّ العرف الخلقى في جميع الأمم مبدأ المسئولية بالانتقال في أوسع نطاق ؛ فكثيراً ما زدرى جميع من يمتون إلى شخص فاسد الأخلاق بصلة الصداقة أو النسب ؛ وكثيراً ما يسرى إجلالنا لامرئ حميد السيرة إلى جميع من تربطهم به صلة ما . وأحكامنا هذه مبنية في حقيقة الأمر على مبدأ « المسئولية بالانتقال » .

(٤) خلاصة هذا الفصل

مما تقدم في هذا الفصل تظهر لنا حقيقتان هامتان :

(احدهما) أن المسؤولية الفعلية وما يترتب عليها من جزاء يتولدان عن حدوث ما يرمى المجتمع أنه لا يصح حدوثه ، أي عن حدوث ما يراه المجتمع جرمًا في ذاته ، بقطع النظر عن الصورة التي حدث بها هذا الجرم . حقاً إن شرائع الأمم الحديثة تشترط في الغالب لتولد المسؤولية الفعلية أن يكون هذا الجرم قد حدث في صورة مادية مقصودة . ولكننا رأينا أن هذين الشرطين غير متفق عليهما في جميع الشرائع . فقد تتولد المسؤولية الفعلية في بعض الشرائع لمجرد توافر العنصر النفسى ، وقد تتولد في بعضها لمجرد توافر العنصر المادى ، وقد تتولد في بعضها مع انعدام العنصرين معاً ؛ بل رأينا أنه لا تزال لهذه النظم آثار كثيرة في شرائعنا الحاضرة نفسها . فالشرط الذى تقرر جميع الشرائع أنه لا توجد مسؤولية فعلية بدونه هو حدوث ما يرمى المجتمع أنه لا يصح حدوثه . والمجتمعات في تقريرها للمسؤولية الفعلية وتقرير ما يترتب عليها من جزاء يعينها ما حدث من جرم أكثر مما تعينها الصورة التي حدث بها هذا الجرم : فتقرر هذه المسؤولية كلما رأت أن ما حدث كان يجب ألا يحدث .

(وثانيتها) أن المسؤولية الفعلية وما يترتب عليها من جزاء لا تقمان إلا على كائن يمت إلى الجريمة بصلة ما : فإما أن يكون قد قصد الجريمة وأحدثها أى ارتبط بها بصلة نفسية ومادية معاً ؛ وإما أن يكون قد قصدتها فقط أى ارتبط بها برابط نفسى بحت ؛ وإما أن يكون قد أحدثها فقط أو لابسها فقط أى ارتبط بها برابط مادى بحت ؛ وإما أن يكون قد ارتبط بها عن طريق غير مباشر بأن انتقلت إليه من كائن يمت إليه بصلة ما . - ولكننا لم نجد مطلقاً في دراستنا السابقة أن المسؤولية الفعلية وما يترتب عليها من جزاء يقمان على كائن غريب كل الغرابة عن الجريمة .